

# 1654 مشروعاً للانفتاح فى 10 سنوات استثماراتها 12 مليار جنيه

بقلم: عبد المنعم عثمان

الأهرام: 6-10-1983

وفى قطاع الاستثمار واجهة الإنفتاح الإقتصادى يقول حنفى شعبان نائب رئيس هيئة الاستثمار إنه لى تصور ما حققته لنا حرب أكتوبر المجيدة من مكاسب لابد لنا أن نتصور ماذا كان يمكن أن يكون ليه وضعنا إذا لم نحارب أو إننا استمررنا فى حرب الاستنزاف، هل كان يتخيل إنسان أن تتدفق رؤوس الأموال المصرية والأجنبية لإقامة مشروع فى منطقة مليئة بالصراعات العسكرية مهددة بالحرب بين لحظة وأخرى، حتى ولو فرض إننا كنا قد أعلننا سياسة الإنفتاح قبل عام 73 وقدمنا مزايا للمستثمر، فأبسط القواعد الاقتصادية تقول أن إقامة مشروع ما لابد أن يراعى فيها الاستقرار والأمان، أى إنه باختصار لولا حرب أكتوبر لما أمكننا أن نقيم بجهد الفرد المصرى والقطاع الخاص المصرى الأجنبى 1654 مشروعاً تمت الموافقة عليها حتى منتصف العام الحالى بلغ إجمالى رؤوس أموالها حوالى 7.1 مليار جنيه وبتكلفة استثمارية حوالى 12 مليار جنيه.

وتتبع المشروعات الموافق عليها داخل البلاد حتى نهاية يونيو الماضى حوالى 73.8 الاف فرصة عمل يبلغ مجموع أجورها 79 مليون جنيه سنوياً، بينما تتيح مشروعات المناطق الحرة الموافق عليها حتى منتصف العام الحالى حوالى 19 ألف فرصة عمل أجورهم السنوية حوالى 48 مليون جنيه.

ولولا اطفجنيه. رأس المال المصرى للمناخ الذى شاع بعد حرب أكتوبر وما وفره قانون الاستثمار الذى صدر عام 74 بعد عام واحد من النصر، وما قدمه من ضمانات لم تكن موجودة من قبل هذا التأميم أو المصادرة والمزايا الأخرى العديدة لولا هذا كله لما أقدم المصريون على المساهمة بحوالى 63 % من إجمالى رؤوس أموال المشروعات الموافق عليها داخل البلاد وحتى نهاية يونيو الماضى وهو 3.4 مليار جنيه.

مما شجع أيضاً العرب على المساهمة فى رؤوس الأموال للمشروعات الموافق عليها فى تلك الفترة بنسبة 23 % والولايات المتحدة والسوق المشتركة بنسبة 9 % .  
وإذا نظرنا لخريطة الاستثمارات الأجنبية فى مصر قبل عام 73 وقبل إقرار قانون الاستثمار فإننا نجد إنها كانت محصورة فى مجالين وحيدين هما مجال التنقيب عن البترول والسياحة والفنادق خاصة وقد أشاع الاستقرار الذى تحقق فى أعقاب الحرب وعند توقيع إتفاقتى فض الاشتباك ثم توقيع اتفاق كامب ديفيد وتأكد العالم من أن سعى مصر نحو السلام أشاع كل هذا الجو المناسب لكافة أنواع الاستثمارات وبدأت تدف إلى مصر رؤوس أموال لمشروعات فى مجالات الغزل والنسيج والصناعات الكيماوية والخشبية والهندسية ومواد البناء والمعدنية والدوائية والتعدينية والبنوك وشركات توظيف الأموال والمستشفيات والإسكان والمقاولات واستصلاح واستزراع الأراضى والأمن الغذائى.

وقد تطور عدد المشروعات الموافق عليها حتى نهاية يونيو 75 سواء فى داخل البلاد أو فى المناطق الحرة 130 مشروعاً الى 149 فى العام الثالث و202 فى العام الرابع و157 فى العام الخامس و180 فى العام السادس و301 فى العام السابع و225 فى العام الثامن و163 فى العام الماضى.

وإذا كان الإفتتاح هو احد ثمار حرب أكتوبر فإن أهم ما قدمه الإفتتاح لمصر هو الاستفادة من الموارد البشرية والقوى العاملة الكبيرة المتوافرة فضلاً عن الموارد الأخرى كالمخامات والسلع الوسيطة وهى فرص عمل منتجة تزيد من معدلات التنمية وتدفع بالاقتصاد المصرى خطوات إلى الأمام، هذا غير ما وفرته وتوفره هذه المشروعات من إنتاج يسد حاجات الاستهلاك المحلى وتصدير جزء منه للخارج مما يوفر فى الحاليتين النقد الأجنبى لمصر ويكشف عن القدرات الكامنة فى الإنتاج المتوافرة باستخدام أحدث ما أنتجه العصر من تكنولوجيا.